دراسة صلابة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة ٢٠١٠ـ٢٠١٥

دكتور/ بوهرين فتيحة(۞)

الملخص:

يعتبر القطاع المصرفي أساس النمو والتنمية الاقتصادية في أي دولة، لهذا وضعت مؤشرات لقياس صلابة القطاع المصرفي من طرف الهيئات والمنظمات الدولية، نذكر على سبيل المثال صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية ولجنة بازل.

والجزائر مثل باقي الدول عملت و سعت على المحافظة على الاستقرار المصرفي وذلك عن طريق قيام بنك الجزائر بوضع نظم رقابية تتماشى مع المعايير الدولية خاصة بعد الأزمة التي عصفت بالبنوك الخاصة الجزائرية والتي أدت إلى إفلاس بعض البنوك. إذ عمل بنك الجزائر على سن تعليمات تتعلق بالإطار الاحترازي، وضع تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وإدخال المعايير الدولية في مجال الرقابة والإشراف من خلال ممارسة نوعين من الرقابة تدعى الأولى بالرقابة على أساس المستندات أما الثانية فتسمى بالرقابة المداينة أو بعين المكان بهدف التأكد من سلامة ومتانة القطاع المصرفي الذي يعد أساس سلامة القطاع المالي. وعليه جاءت هذه الدراسة لتبرز مدى تميز القطاع المصرفي الجزائري بالصلابة خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

الكلمات المفتاحية: الصلابة- القطاع المصرفي، الربحية، السيولة، كفاية رأس المال.

(۞) جامعة قسنطينة٢ – عبد الحميد مهري

ABSTRACT

The banking sector is the basis of growth and development economic in any country; therefore, indicators have been developed to measure the hardness of the banking sector by international bodies and organizations Eg: FMI, Bank for International Settlements and bezel committee.

Algeria, like other countries, has worked to maintain banking stability, Through the Bank of Algeria to establish regulatory systems in line with international standards, especially after the crisis that hit the Algerian private banks.

The Bank of Algeria has issued instructions on the precautionary framework, Apply pressure tolerance tests and Introduce international standards in the field of supervision, Through the practice of two types of censorship The first is called supervision on the basis of documents bath The second is referred to as the monitoring system or the location In order to ensure the safety and strength of the banking sector Which is the foundation of financial sector safety.

This study is intended to highlight the extent to which the Algerian banking sector is characterized by stability during the period 2010-2015.

Keywords: stability - Banking Sector, Profitability, Liquidity, Capital Adequacy.

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي أساس اقتصاد أي بلد، حيث يعبر استقراره عن استقرار النظام الاقتصادي الكلي والذي يعبر عنه بالاستقرار المصرفي والمالي.

ولقد عملت جل البلدان والتي من بينها الجزائر على تحقيق الاستقرار المصرفي و المالي، بهدف مواجهة الأزمات التي تنعكس سلبا على الاقتصاد، حيث عملت الجزائر على توفير البيئة المصرفية المستقرة لتحقيق كفاءة مصرفية عالية، من خلال تبنيها للقواعد الاحترازية الدولية في مجال الرقابة المصرفية، الحوكمة و الأداء البنكي من جهة، و تأسيس لجان تسهر على سلامة و صلابة الجهاز المصرفي من خلال إجراء نوعين من الرقابة المصرفية، تتمثل الأولى في الرقابة على المستندات أما الثانية فهي عبارة عن الرقابة بعين المكان للوصول إلى تحليل المؤشرات الاحترازية الكلية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

عمل بنك الجزائر و جميع اللجان التي لها علاقة بالرقابة و الإشراف المصرفي على تدعيم هذا الأخير، بجعله على وجه الخصوص مطابقا للمعايير و المبادئ الدولية في هذا المجال، حيث قام بنك الجزائر بإعداد نظام لتنقيط المصارف يستجيب للمقاييس الدولية من خلال الإطار القانوني و تشكيل لجنة الاستقرار المصرفي وعليه جاءت هذه الدراسة لتعالج الإشكالية التالية:

ما هو واقع صلابة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكسب الدراسة أهميتها من أنها تعد محاولة علمية تطبيقية لتحليل وتشخيص صلابة القطاع المصرفي الجزائري من خلال المؤشرات الدولية التي

أوصى بها صندوق النقد الدولي، خاصة بعد الأزمات التي مست القطاع المصرفي الجزائري و التي أدت إلى إفلاس بعض البنوك و نخص هنا بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- تحليل مكونات القطاع المصرفي الجزائري من خلال تحليل الجوانب الثلاث الأول يتمثل في الجانب ألمؤسستي، أما لبثاني فيتعلق بالجانب القانوني و ختاما الجانب الثالث الذي يتناول الجانب الرقابي.

٢- تقيم أداء بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال تحليل مؤشرات العمق المالي من جهة ومؤشرات الصلابة المصرفية.

رابعا: حدود الدراسة:

١- **الحدود المعرفية للدراسة**: وتمثلت في دراسة مؤشرات الصلابة المصرفية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي و لقد اعتمدت الدراسة على ٠٩ مؤشرات.

٢- **الحدود المكانية للدراسة**: الحدود المكانية للدراسة تحددت في القطاع المصرفي الجزائري ككل.

٣- **الحدود الزمنية للدراسة**: تتمثل الحدود الزمنية في دراسة القطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠-٢٠١٥.

المحور الأول: القطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠-٢٠١٥:

يعتبر القطاع المصرفي أساس الاقتصاد في أي دولة، إذ هو ركيزة التطور والنمو الاقتصادي ولقد عرف هذا القطاع في الجزائر عدة تطورات مست جميع الجوانب ونخص هنا الجانب ألمؤسستي والقانوني، وهذا ليتماشى مع التطورات الحاصلة في المجال السياسي و الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وعليه سنتناول في هذا الجزء من الدراسة مكونات القطاع المصرفي الجزائري من حيث هياكله و القوانين المنظمة له.

أولاً: الجانب ألمؤسستي للقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠-٢٠١٥ :

يتشكل القطاع المصرفي الجزائري من:

- بنك الجزائر.
- ٢٩ بنك و مؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة.

١- بنك الجزائر: يعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة، و قد كان ذلك في ١٣/ ١٢/ ١٩٦٣ بموجب القانون رقم ٦٢-١٤٤[١].

وبالرجوع إلى الأمر رقم ٠٣-١١ المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ ٢٠١١ نجده عرف بنك الجزائر في مادته التاسعة بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ويعد تاجر في علاقاته مع الغير و يحكمه التشريع التجاري.

(١) الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ١٨٦.

٢- البنـوك و المؤسسـات الماليـة: تتـوزع البنـوك والمؤسسـات الماليـة المعتمدة في الجزائر خلال سنة ٢٠١٥ كما يلي:

- ٠٦ بنوك عمومية من بينها صندوق التوفير.
- ١٣ بنكـاً خاصـاً بـرؤوس أمـوال أجنبيـة وبنـك واحـد بـرؤوس أمـوال مختلطة.
- ٠٣ مؤسسات مالية من بينها اثنان خاصتان.
- ٠٥ شركات للاعتماد الايجاري منها اثنتان خاصتان.
- تعاضـدية للتـأمين الفلاحـي معتمـدة للقيـام بالعمليـات المصـرفية والتـي أخذت في نهاية ٢٠٠٩ صفة مؤسسة مالية.

و يمكننا تقسيم البنوك إلى:

- بنوك تجارية عمومية.
- بنوك تجارية خاصة.
- بنوك إسلامية خاصة.

و الجدول الموالي يبين لنا تطور عدد البنوك و المؤسسات المالية .

الجدول رقم ٠١

تطور عدد البنوك و المؤسسات المالية خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٥

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي البنوك والمؤسسات المالية	٢٦	٢٧	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

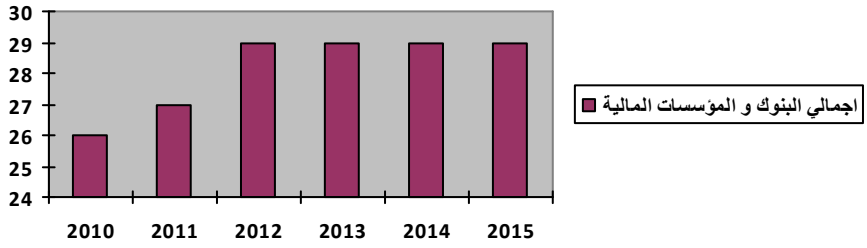

من خلال الجدول والشكل المرافق له نستنتج أن القطاع المصرفي الجزائري ضعيف نسبة إلى البنوك والمؤسسات المالية المكونة له، حيث بقي العدد ثابتًا على مدار أربع سنوات، ولتحليل أكثر سوف نقوم بعرض هيكل القطاع المصرفي و ذلك من خلال إجراء مقارنة بين البنوك العمومية والخاصة.

أ- شبكة البنوك: تواصل البنوك العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، رغم أن وتيرة إنشاء وكالات للبنوك الخاصة عرفت ارتفاعًا في هذه السنوات الأخيرة والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم ٠٢

شبكة البنوك خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٥

البيـــــــــــان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
البنوك العمومية	١٠٧٧	١٠٨٦	١٠٩١	١٠٩٤	١١١٣	١١٢٣
البنوك الخاصة	٢٩٠	٢٧٤	٣٠١	٣١٥	٣٢٥	٣٤٦
المؤسسات المالية		٨١	٨٦	٨٥	٨٧	٨٨

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول السابق نستنتج سيطرة البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة والمؤسسات المالية، وهذا راجع إلى إنشاء البنوك العمومية بكل الولايات بينما البنوك الخاصة نجدها تتطور بالشمال.

أما بخصوص إجمالي شبابيك وكالات البنوك و المؤسسات المالية فيوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم ٠٣

تطور شبابيك وكالات البنوك و المؤسسات المالية خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٥

البيـــــــــــان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي الشبابيك	١٣٦٧	١٤٤١	١٤٧٨	١٤٩٩	١٥٢٥	١٥٥٧
معدل الشباك الواحد	٢٦٣٠٠	٢٥٥٠٠	٢٥٤٠٠	٢٥٥٠٠	٢٥٦٣٠	٢٥٦٦٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

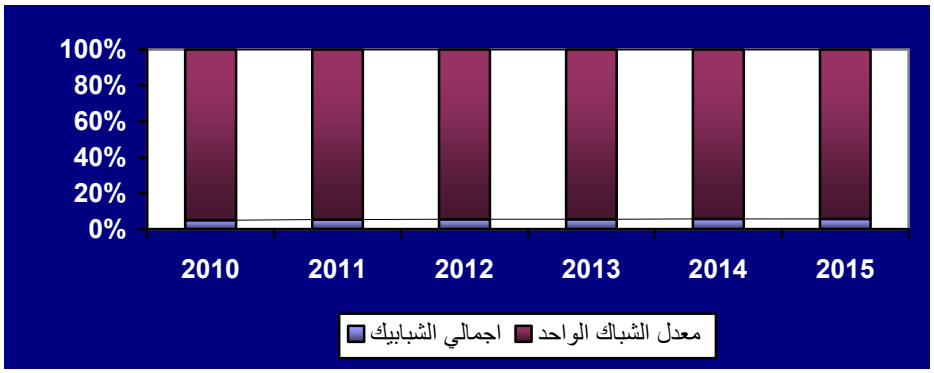

من خلال الجدول و الشكل المرافق له نستنتج انه بالرغم من التحسن الواضح في عدد الشبابيك غير أنه يبقى ضئيلاً وبعيداً عن المعايير الدولية.

ب- **توزيع أصول البنوك**: تواصل البنوك العمومية هيمنتها على إجمالي أصول القطاع المصرفي كما يوضح لنا الجدول الموالي

الجدول رقم ٠٤
شبكة البنوك خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٥ الوحدة ٪

البيـــــــان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
البنوك العمومية	٨٩	٨٨	٨٦.٤	٨٥.٩	٨٦.٧	٨٧.٢
البنوك الخاصة	١١	١٢	١٣.٥	١٤.١	١٣.٣	١٢.٨

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

هذا بخصوص مكونات القطاع المصرفي الجزائري، ومؤشرات تطوره التي لم تكن بعيدة عن الجانب القانوني. حيث قام بنك الجزائر بإصدار عدة قرارات، أوامر وقوانين تنظم العمل المصرفي الجزائري ليتماشى مع التطورات الحاصلة وهذا ما سنعالجه في الجزء الموالي.

ثانيا: الجانب القانوني للقطاع المصرفي الجزائري:

لقد قام بنك الجزائر بإصدار ترسانة من القوانين، وهذا منذ إصدار قانون النقد والقرض ١٠-٩٠ بهدف تعزيز القطاع المصرفي نذكر منها:

١- **الأمر رقم ١١-٠٣**: لقد جاء القانون ٠٣-١١ الصادر في ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٣ بعد إعلان إفلاس كل من بنك الخليفة وبنك التجاري والصناعي وهو يهدف إلى[1]:

- تمكين بنك الجزائر من القيام بمهامه في أحسن الظروف.
- تقوية مجالات التعاون بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.
- توفير أحسن حماية للبنوك من جهة ولودائع الجمهور من جهة أخرى.
- يتمتع المجلس بصلاحياته كسلطة نقدية في إطار القانون.

(١) زينب طورش: **تقييم التمويل البنكي للقطاع المصرفي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة٢، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص٢١٣ .

٢- الأمر رقم ١٠-٠٤: صدر هذا الأمر بتاريخ ٢٦/ ٨/ ٢٠١٠ وهو متعلق بالنقد و القرض و قد جاء بالمبادئ التالية[١]:

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن ٥١٪ من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.

- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

والجدول الموالي يلخص لنا الجانب القانوني للقطاع المصرفي الجزائري.

الجدول رقم ٠٥

بعض من الترسانة القانونية المنظمة للقطاع المصرفي الجزائري

القانون	المضمون
النظام ٠٥/٩٢ الصادر في ١٩٩٢/٣/٢٣	متعلق بالشروط التي يجب أن تتوفر في مؤسسي ومسيري وممثلي البنوك والمؤسسات المالية
النظام ٠٠-٠٢ الصادر بتاريخ جانفي ٢٠٠٠	المحدد لشروط تأسيس بنك و مؤسسة مالية بالإضافة لشروط إقامة فرع ومؤسسة مالية أجنبية.
الأمر رقم ٠٣/١١ المؤرخ في ٢٠٠٣/٨/٢٦	متعلق بقانون النقد و القرض
الأمر رقم ٠٥-٠٦ المؤرخ في ٢٠٠٥/٨/٢٣	متعلق بمكافحة التهريب
نظام رقم ١١-٠٣ المؤرخ في ٢٠١١/٥/٢٤	يتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك
نظام ١١-٠٤ المؤرخ في ٢٠١١/٥/٢٤	يتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة
مرسوم تنفيذي رقم ٠٢-١٢٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٧ المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم ١٣-١٥٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٥	إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها.
التعليمة رقم ١٤/٠٥ الصادرة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣٠	نموذج التصريح باكبر المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات المالية
النظام رقم ١٥-٠١ المؤرخ في ٢٠١٥/٢/١٩	متعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات و القروض للبنوك والمؤسسات المالية.

المصدر: من إعداد الباحثة

(١) سليمان ناصر، آدم حديدة: تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد٢، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٥ .

ثانياً: الجانب الرقابي بالقطاع المصرفي الجزائري:

هناك عدة هيئات تدعم رقابة بنك الجزائر والتي تتمثل في:

١- **اللجنة المصرفية**: أنشئت بموجب قانون رقم ٩٠-١٠ وهي تتشكل من[١]:

- شخصيات قضائية: عضوان بصفة قاض ما يسمح لها بممارسة السلطة التأديبية على أكمل وجه.
- شخصيات خبيرة في المجال المالي والمصرفي والمحاسبي نظراً للطابع الاستثنائي للمهنة المصرفية.
- إلى جانب محافظ بنك الجزائر رئيسا، يترأس محافظ بنك الجزائر إلى جانب اللجنة المصرفية كل من بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض الآمر الذي يجعله على دراية كافية بما هو أصلح للجهاز المصرفي وبالتالي صفته هذه تدعم فعالية الرقابة.

٢- **مركزية المخاطر**: هي هيئة من هياكل بنك الجزائر، تقوم بتجميع معلومات لمساعدة النظام المصرفي على التقليل من المخاطر التي تتعرض له البنوك من العلم انه يتم تنظيمها عن طريق اللائحة ٩٢-٠١ المؤرخة في ٢٢/ ٣/ ١٩٩٢ والتي عدلت بموجب الأمر رقم ٠٣/ ١١ مع العلم انه حددت المادة ٩٨ من الأمر ٠٣/ ١١ إلزامية البنوك و المؤسسات المالية الانخراط بها[٢].

(١) عجرود وفاء: **دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ، ص٨-٩ .

(٢) بوهرين فتيحة : **فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الرقابة الخارجية على المصارف التجارية دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر، ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، ص ٢٧٧ .

توفر في نهاية ٢٠١٥ لدى مركزية المخاطر الجديدة ملف وصفي يضم ٥٤١٨٣٢ شخص طبعي و معنوي، منها ٣١٦٦١٠ فرد. في بطاقية البيانات الجديدة هاته، يتم التصريح بالشركات المستفيدة من القروض حسب رقم الهوية الضريبية لها. في نهاية ديسمبر ٢٠١٥ بلغ قائم القروض و الالتزامات بالتوقيع المصرح بها ٨٨٨٦.٧٥٥ مليار دينار، متعلقة بالشركات و المهن الحرة، و٤١٢.١٤٧ مليار دينار متعلقة بالقروض للأفراد[١].

٣- **مركز عوارض الدفع**: و هي مصلحة يعتبر عملها مكملا لعمل مركزية المخاطر، بحيث تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الجوانب و المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو التي له علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع و تبليغها إلى الوسطاء الماليين الذين يجب عليهم.

استحدثت هذه الهيئة بموجب النظام رقم ٩٢-٠٢ المؤرخ في ٢٢/ ٣/ ١٩٩٢ في مادته الأولى التي تنص على أنه يحدث هذا النظام ضمن هياكل بنك الجزائر مركزية المبالغ غير المدفوعة، يجب أن ينظم إليها الوسطاء والماليين. ترتبط هذه المركزية بجهاز آخر إنشاء بنك الجزائر بموجب النظام رقم ٩٢-٠٣ المتعلق بالوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد و مكافحة ذلك[٢].

٤- **لجنة الاستقرار المالي**: ثم تنصيب هذه اللجنة سنة ٢٠٠٩ م يترأسها المحافظ و هي تتكون من نواب المحافظ الثلاثة، و من أربعة مدراء عامين

(١) بنك الجزائر : **التقرير السنوي لسنة ٢٠١٥**، الجزائر، نوفمبر ٢٠١٦، ص ١١٣.

(٢) فضيلة ملهاق: **وقاية النظام البنكي الجزائري من تبيض الأموال دراسة على ضوء التشريعات والأنظمة القانونية سارية المفعول**، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٣ ، ص ٦٤-٦٥ .

للمديريات المعنية بإشكالية استقرار و صلابة النظام المصرفي. تقوم هذه اللجنة بـ[١]:

- مراجعة مؤشرات الصلابة المالية للمصارف، أساسا من خلال المؤشرات المسماة «المؤشرات الدنيا» الإحدى عشرة التي أقامها صندوق النقد الدولي والتي يصرح بها بنك الجزائر، لهذه المؤسسة المالية متعددة الأطراف منا هو الشأن بالنسبة لكل الدول الأعضاء الأخرى.
- دراسة تقارير تقييم استقرار القطاع المصرفي التي يعدها بنك الجزائر مند سنة ٢٠٠٩م.
- تقييم بصفة دورية صلابة القطاع المصرفي، لا سيما من خلال اختبارات الصلابة التي طورت منذ سنة ٢٠٠٧ ، و التي من شان نتائجها السماح بالتكفل مسبقا بمخاطر هشاشة القطاع المصرفي.

(١) بنك الجزائر: **التقرير السنوي٢٠١٣**، الجزائر، نوفمبر ٢٠١٤، ص ١٨٦.

المحور الثاني: مؤشرات العمق المالي للقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٥:

هناك ما يسمى بالمؤشرات المصرفية الإجمالية والتي يطلق عليها أيضا مؤشرات العمق المالي، حيث يعتمد بنك الجزائر ثلاث مؤشرات والتي تتمثل في مؤشرات أصول القطاع المصرفي التي تبين لنا أهمية ومكانة القطاع المصرفي عن طريق حجم أصوله إلى الناتج الداخلي الخام، أما المؤشرات الثانية فتتمثل في نمو الودائع وهي توضح لنا مدى قدرة البنوك في جدب الودائع، والمؤشرات الأخيرة التي يعتمدها بنك الجزائر هي تلك المتعلقة بنمو القروض حيث تعكس هذه المؤشرات دور القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي وهذا ما سنتناوله في هذا الجزء من الدراسة.

أولاً: مؤشرات أصول القطاع المصرفي الجزائري:

إن أصول قطاع المصارف إلى إجمالي الناتج الداخلي في تزايد، مع العلم أن الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات بالأسعار الجارية أعلي من الزيادة في أصول القطاع المصرفي خلال سنة ٢٠١٢ ، كما أن نسبة إجمالي الأصول لقطاع المصارف خارج توظيف ودائع قطاع المحروقات عرف تناقصاً بنسب ضئيلة جداً بين ٠.٣-٥ ٪ خلال فترة الدراسة والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم ٠٦

مؤشرات أصول القطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٥ الوحدة ٪

السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
نسبة إجمالي أصول القطاع المصارف إلى إجمالي الناتج الداخلي	٦٦.٦	٦٢.١	٦٠.١	٦٢.٥	٦٩.٩	٧٥.٨
نسبة إجمالي أصول قطاع المصارف خارج توظيف ودائع قطاع المحروقات	٨٨.٨	٨٦.١	٨٤.٤	٨٤.١	٨٩.١	٨٩.٨

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

ثانيا: مؤشرات نمو ودائع القطاع المصرفي الجزائري :

لقد سجل معدل نمو الودائع للقطاع المصرفي نمو ايجابياً ومستمراً في اغلب الفترات، حيث يتزايد حجم الودائع الكلية خلال فترة الدراسة و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم ٠٧

تطور مؤشر نمو الودائع للقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٥

الوحدة : **مليار دينار جزائري**

السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مجموع الودائع	٥٨١٩.١	٦٧٣٣.٠	٧٢٣٨.٠	٧٧٨٧.٤	٩١١٧.٥	٩٢٠٠.٧

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

هذا بخوص إجمالي الودائع على مستوى القطاع المصرفي ككل، وإذا أردنا أن نفصل أكثر جانب تكور الودائع سنقوم بدراستها من خلال نوعها وتوزعها بين القطاع المصرفي العمومي والقطاع المصرفي الخاص.

١ - **حجم الودائع حسب نوعها**: ارتفع نشاط جميع الموارد تحت الطلب و لأجل للمصارف ب ٨.١٪ في ٢٠١٣ مقابل ٦.٥٪ في ٢٠١٢ حيث نلاحظ أنها مستقرة كما يوضح لنا الجدول الموالي.

الجدول رقم ٠٨

تطور إجمالي الودائع حسب نوعها خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٥

الوحدة: **ملايين الدينارات**

نوع الودائع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
ودائع تحت الطلب	٢٨٧٠.٧	٣٤٩٥.٨	٣٣٥٦.٤	٣٥٣٧.٥	٤٤٣٤.٨	٣٨٩١.٧
ودائع لأجل	٢٥٢٤.٣	٢٧٨٧.٥	٣٣٣٣.٦	٣٦٩١.٧	٤٠٨٣.٧	٤٤٤٣.٣
ودائع لضمانات	٤٢٤.١	٤٤٩.٧	٥٤٨.٠	٥٥٨.٢	٥٩٩.٠	٨٦٥.٧
المجموع	**٥٨١٩.١**	**٦٧٣٣.٠**	**٧٢٣٨.٠**	**٧٧٨٧.٤**	**٩١١٧.٥**	**٩٢٠٠.٧**
ودائع تحت الطلب٪	٤٩.٣٣	٥١.٩٢	٤٦.٣٧	٤٥.٤٣	٤٨.٦٤	٤٢.٣٠
ودائع لأجل ٪	٤٣.٨٨	٤١.٤٠	٤٦.٠٥	٤٧.٤١	٤٤.٧٩	٤٨.٣٠
ودائع لضمانات ٪	٧.٢٩	٦.٦٨	٧.٥٨	٧.١٦	٦.٥٧	٩.٤٠
٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

٢- **حجم الودائع حسب توزيعها**: تتوزع الودائع بين المصارف العمومية والخاصة، فبالرغم من كونها في انخفاض تدريجي تبقى حصة ودائع المصارف العمومية معتبرة مقارنة بحصة ودائع المصارف الخاصة والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم ٠٩

توزيع الودائع بالقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠-٢٠١٥

الوحدة: ملايين الدينارات

نوع الودائع		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
ودائع تحت الطلب		٢٨٧٠.٧	٣٤٩٥.٨	٣٣٥٦.٤	٣٥٣٧.٥	٤٤٣٤.٨	٣٨٩١.٧
البنوك العمومية	الحجم	٢٥٦٩.٥	٣٠٩٥.٨	٢٨٢٣.٣	٢٩٤٩.٢	٣٧١٢.١	٣٢٩٧.٧
	٪	٨٩.٥١	٨٨.٥٨	٨٤.١٢	٨٣.١٧	٨٣.٧٠	٨٤.٧٤
البنوك الخاصة	الحجم	٣٠١.٢	٤٠٠.٠	٥٣٣.١	٥٩٥.٣	٧٢٢.٧	٥٩٤.٠
	٪	١٠.٤٩	١١.٤٤	١٥.٨٨	١٦.٨٣	١٦.٣٠	١٥.٢٦
ودائع لاجل		٢٥٢٤.٣	٢٧٨٧.٥	٣٣٣٣.٦	٣٦٩١.٧	٤٠٨٣.٧	٤٤٤٣.٣
البنوك العمومية	الحجم	٢٣٣٣.٦	٢٥٥٢.٣	٣٠٥٣.٦	٣٣٨٠.٤	٣٧٩٣.٦	٤٠٧٥.٧
	٪	٩٢.٤٥	٩١.٥٦	٩١.٦٠	٩١.٥٧	٩٢.٩٠	٩١.٧٣
البنوك الخاصة	الحجم	١٩٠.٨	٢٣٥.٢	٢٨٠.٠	٣١١.٣	٢٩٠.١	٣٦٧.٦
	٪	٧.٥٦	٩.٢٢	٩.٤	٨.٤٣	٧.١٠	٨.٢٧
مجموع الودائع		٥٨١٩.١	٦٧٣٣.٠	٧٢٣٨.٠	٧٧٨٧.٤	٩١١٧.٥	٩٢٠٠.٧

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

ثالثا: مؤشرات نمو قروض القطاع المصرفي الجزائري :

يعتبر هذا المؤشر من أهم مقاييس الوساطة المالية التي تعكس دور النظام المصرفي و أهميته في تمويل النشاط الاقتصادي، حيث تبقى البنوك العمومية هي المسيطرة على جميع أنواع القروض سواء الموجهة إلى القطاع العام أو القطاع الخاص و الجدول الموالي يبين لنا ذاك.

الجدول رقم ١٠

القروض الموجهة إلى المصارف حسب القطاعات خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٥

الوحدة: ملايين الدينارات

نوع الودائع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
القروض الموجهة للقطاع العمومي	١٤٦١.٤	١٧٤٢.٣	٢٠٤٠.٧	٢٤٣٤.٣	٣٣٨٢.٩	٣٦٨٩.٠
البنوك العمومية	١٤٦١.٣	١٧٤٢.٣	٢٠٤٠.٧	٢٤٣٤.٣	٣٣٧٣.٤	٣٦٧٩.٥
البنوك الخاصة	٠.١	٠	٠	٠	٩.٥	٩.٥
القروض الموجهة للقطاع الخاص	١٨٠٥.٣	١٩٨٢.٥	٢٢٤٤.٩	٢٧٢٠.٢	٣١٢٠.٠	٣٥٨٦.٦
البنوك العمومية	١٣٧٤.٥	١٤٥١.٧	١٦٧٥.٤	٢٠٢٣.٢	٢٣٣٨.٧	٢٦٨٧.١
البنوك الخاصة	١٠.٤	٥٣٠.٧	٥٦٩.٥	٦٩٧.٠	٧٨١.٣	٨٩٩.٥
مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شراءها	٣٢٦٦.٧	٣٧٢٤.٧	٤٢٨٥.٦	٥١٥٤.٥	٦٥٠٢.٩	٧٢٧٥.٦
حصة البنوك العمومية ٪	٨٦.٨	٨٥.٨	٨٦.٧	٨٦.٥	٨٧.٥	٨٧.٥
حصة البنوك الخاصة٪	١٣.٢	١٤.٢	١٣.٣	١٣.٦	١٢.٢	١٢.٥

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يتبين أن حصة القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة مقارنة بإجمالي القروض الموزعة، قد استقرت نسبيا حيث بلغت ١٣.٥ ٪ مقابل ١٣.٣ ٪ في نهاية ٢٠١٢ و ١٤.٢ ٪ في سنة ٢٠١١ .

كما أنه يتضح لنا أن المصارف العمومية تضمن التمويل الكامل للقطاع العمومي وهذا لا يعني أنها لا تساهم في تمويل القطاع الخاص إذ تمول ما نسبته ٧٤.٤ ٪ هذه القروض حسب نوع القطاع أما حسب نوع القروض إن كانت قصيرة، متوسطة و طويلة الآجل فيوضحها لنا الجدول الموالي.

الجدول رقم ١١

نسبة القروض حسب المدة خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٥

الوحدة: ملايين الدينارات

نوع الودائع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
قروض قصيرة الاجل	١٣١١.٠	١٣٦٣.٠	١٣٦١.٦	١٤٢٣.٤	١٦٠٨.٧	١٧١٠.٧
البنوك العمومية	١٠٤٥.٤	٩٩٩.٦	٩٧٣.٩	٩٣٦.٤	١٠٩١.٠	١١٥٢.٥
البنوك الخاصة	٢٦٥.٦	٣٦٣.٤	٣٨٧.٧	٤٨٧.٠	٥١٧.٧	٥٥٨.٢
قروض طويلة ومتوسطة الآجل	١٩٥٥.٧	٢٣٦١.٧	٢٩٢٤.٠	٣٧٣١.١	٤٨٩٤.٢	٥٥٦٤.٩
البنوك العمومية	١٧٩٠.٤	٢١٩٤.٤	٢٧٤٢.٢	٣٥٢١.٠	٤٦٢١.١	٥٢١٤.١
البنوك الخاصة	١٦٥.٣	١٦٧.٣	١٨١.٨	٢١٠.١	٢٧٣.١	٣٥٠.٨
حصة القروض القصيرة الأجل ٪	٤٠.١	٣٦.٦	٣١.٨	٢٧.٦	٢٤.٧	٢٣.٥
حصة القروض المتوسطة وطويلة الأجل٪	٥٩.٩	٦٣.٤	٦٨.٢	٧٢.٤	٧٥.٣	٧٦.٥
حصة البنوك الخاصة ٪	١٣.٢	١٤.٢	١٣.٣	١٣.٦	١٢.٢	١٢.٥

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول السابق يتضح لنا :

- تعرف القروض المتوسطة و الطويلة الأجل اتجاه تصاعديا حيث بلغت ٧٢.٤ ٪ من القروض الموزعة مقابل ٢٧.٦ ٪ بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، وهذا يعود إلى أن القروض المتوسطة والطويلة الأجل موجهة لتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء.
- تبقى الودائع بالدينار المجمعة من طرف البنوك اعلي من القرض الداخلي للبنوك العمومية و الخاصة حيث يمثل القرض الداخلي للبنوك ٨٢.١ ٪ من ودائعهم المجمعة بالدينار مقابل ٧٧.١ ٪ في نهاية سنة

٢٠١٢ أي معـدل ٨٣.٦ ٪ بالنسـبة للمصـارف العموميـة و ٧٢.٢ ٪ بالنسبة للبنوك الخاصة. هذا ما يشير إلى أن فائض السيولة بالمصارف لا يزال مرتفعا.

تبين المؤشرات الإجمالية للعمق المالي أن مستوى الوساطة المصرفية يتحسن تدريجيا، من زاوية تطور الشبكة و عدد الحسابات و مستوى الودائع المجمعة و القروض الموزعة، لكن يبقى نشاط البنوك الخاصة ملحوظا سواء من زاوية تعبئة الموارد أو توزيع القروض.

المحور الثالث: مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠-٢٠١٥:

يعتمد بنك الجزائر على ١١ مؤشر للصلابة المالية و هي نفس المؤشرات المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي، و في هذا الجزء من الدراسة سنتناول مؤشرات الصلابة التي تمس كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، جودة الأصول و مخاطر السوق.

أولا: كفاية رأس المال :

يقصد بكفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك إدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعه البنك و حجم رأس المال[١]. حيث يعتبر رأس المال بمثابة صمام الأمان لحماية المودعين لتعزيز الاستقرار والكفاءة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية[٢]. ولقد وضعت لجنة بازل طرق لحسابه. وبالرجوع إلى التعليمات والأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر نجد أن قيمة الحد الأدنى لرأسمال ارتفعت بالنسبة للبنوك كما يوضح لنا الجدول الموالي.

(١) بن علي بلعزوز وآخرون : **إدارة المخاطر**: الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن ، ٢٠١٣ ، ص ٢٠١٣ .

(٢) جعفر حسن البشير ادم، إبراهيم فضل المولى : معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية و دوره في الحد من أثار مخاطر الائتمان المصرفي، **مجلة العلوم الاقتصادية**، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، المجلد ١٦، العدد١ ، السودان، ٢٠١٥ ، ص ٩٨ .

الجدول رقم ١٢
الحد الأدنى لرأسمال البنوك الجزائرية

النظام	تاريخ الصدور	رأس المال المحدد
٠١-٩٠	١٩٩٠/٧/٤	٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ خمس مئة مليون د.ج
٠١-٠٤	٢٠٠٤/٣/٤	٢٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ملياريين و خمس مئة د.ج
٠٤-٠٨	٢٠٠٨/١٢/٢٣	١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ عشرة مليار د.ج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأنظمة في الجدول

وبالرجوع إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر نجد أن نسبة كفاية رأسمال أكبر من النسبة التي حددتها الهيئات الدولية و نخص هنا لجنة بازل، و هذا راجع إلى ارتفاع مستوى أموالها الخاصة بما في ذلك الأموال الخاصة القاعدية كما وضح لنا الجدول السابق و لتحليل أكثر نوضح تكور نسبة كفاية رأس المال في الجدول الموالي.

الجدول رقم ١٣
نسبة كفاية رأس المال خلال ٢٠١٠-٢٠١٤

الوحدة: ٪

النسب	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
نسبة كفاية رأس المال القانونية	٢٣.٦٤	٢٣.٧٧	٢٣.٦٢	٢١.٥٠	١٥.٩٨	١٨.٦٩
نسبة كفاية رأس المال القاعدية Tiers1	١٧.٦٧	١٧	١٧.٤٨	١٥.٥١	١٣.٢٧	١٥.٨٦

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول السابق نستنتج بان البنوك تحافظ على نسبة حدها الأدنى التي نصت عليها مقررات لجنة بازل و يقوم بنك الجزائر بتطبيقها من خلال التعليمات التي يصدرها.

ثانيا: السيولة و الربحية بالقطاع المصرفي الجزائري :

تعتبر كل من السيولة و الربحية وجهان لعملة واحدة و يعبران على مدى قدرة القطاع المصرفي مواجهة الصدمات، و يعتمد بنك الجزائر في قياس هذين المؤشرين على مؤشرات صندوق النقد الدولي التي أوصى بها لبنك الجزائر.

١/ السيولة: من خلال تقارير بنك الجزائر يتضح لنا أن النظام المصرفي الجزائري يتمتع بسيولة أمنة، و حسب مؤشرات صندوق النقد الدولي التي أوصى بها للبنك المركزي الجزائري، فإن هذا الأخير يعتمد على مؤشرين لقياس السيولة هما:

أ- نسبة السيولة القانونية: تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير و عناصر الخصوم القصيرة و تهدف إلى[١]:

- ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على دفع الودائع لأصحابها في أي لحظة.
- قياس ومتابعة خطر السيولة للبنوك والمؤسسات المالية بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في أجال استحقاقها.
- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينة البنوك والمؤسسات المالية.

(١) خنفوسي عبد العزيز : **العولمة و تأثراتها على الجهاز المصرفي** ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الأيام، الأردن، ٢٠١٦ ، ص ١١٥ .

وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية[1]:

نسبة السيولة = (الأصول السائلة في الأجل القصير/ الخصوم المستحقة في الأجل القصير) ≥ ٧٠ ٪

لقد حدد بنك الجزائر في النظام رقم ١١-٠٤ المؤرخ في ٢٥/ ٥/ ٢٠١١ الحد الأدنى المطلوب و المقدر ب ١٠٠ ٪ ، و بالرجوع إلى تقارير بنك الجزائر نجد نسبة السيولة القانونية تفوق الحد الأدنى المطلوب، مع العلم أنها بدأت في الانخفاض منذ سنة ٢٠١١ إلى أن وصلت إلى اقل من الحد الأدنى المحدد من طرف بنك الجزائر و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم ١٤

السيولة القانونية بالقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٤

الوحدة: ٪

النسب	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي النسبة	١١٤.٢٩	١٠٣.٧٣	١٠٧.٥١	٩٣.٥٢	٨٢.٠٦	٦١.٦٤

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

أ- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول: بالرجوع إلى تقارير بنك الجزائر نجد هذه النسبة مرتفعة بالبنوك العمومية عن البنوك الخاصة و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١١٦ .

الجدول رقم ١٥
السيولة القانونية بالقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٤

الوحدة: ٪

النسب	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي النسبة	٥٢.٩٨	٥٠.١٦	٤٥.٨٧	٤٠.٤٦	٣٧.٩٦	٢٧.١٧

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول نستنتج:

- تراجع هذه النسبة بداية من سنة ٢٠١١ نتيجة ارتفاع القروض متوسطة و طويلة الأجل.
- إن هذه النسبة بالنسبة للبنوك العمومية مرتفعة مقارنة بالبنوك الخاصة و الشكل الموالي يوضح لنا ذلك.

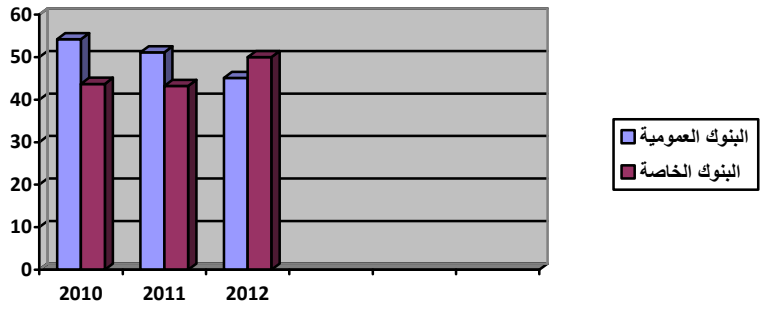

٢/ الربحية: من بين أهم النسب التي تقيس ربحية المصرف نجد مؤشرين هامين هما:

أ- العائد على الموجودات: و يرمز لها ب ROA و تعتبر هذه النسبة مؤشرا على كفاءة إدارة البنك أو الكفاءة الإدارية حيث تبين قدرة إدارة البنك و

نجاحها في تحويل و توظيف الموجودات إلى أرباح صافية[١]. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

ROA = صافي الدخل / إجمالي موجودات المصرف

وبالرجوع إلى تقارير بنك الجزائر نجد هذه النسبة مرضية كما يوضح لنا الجدول والشكل المرافق له.

الجدول رقم ١٦

العائد على الأصول بالقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠-٢٠١٤

النسب	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٪	٢.١٦	٢.١	١.٩٣	١.٦٧	١.٩٨	١.٩٣

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

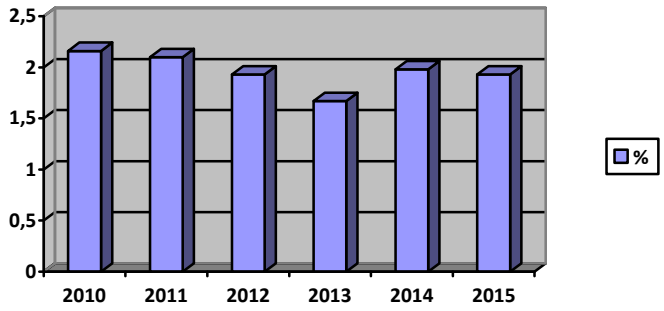

ب- العائد على حقوق الملكية: تبين هذه النسبة أو المؤشر مقدار صافي الدخل بالدينار الذي حققه البنك التجاري مقابل كل دينار ساهم به المالكون كجزء من مصادر تمويل البنك[٢]. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

(١) اسعد حميد العلي : **إدارة المصارف التجارية- مدخل إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٥ .

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٠٩ .

ROE = صافي الدخل / حقوق الملكية (حقوق المساهمين)

وبالرجوع إلى تقارير بنك الجزائر نجد هذه النسبة مرضية كما يوضح لنا الجدول و الشكل المرافق له.

الجدول رقم ١٧

العائد على حقوق الملكية بالقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٤

النسب	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٪	٢٦.٧٠	٢٤.٥٨	٢٢.٦٧	١٩.٠٠	٢٣.٥٥	٢١.٥٥

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

إضافة إلى ما سبق هناك مؤشر مكمل للمؤشرات السابقة والمتمثلة في هامش الربح إلى الدخل الإجمالي، وتقيس لنا هذه النسبة مدى مساهمة النشاط الرئيسي للبنوك المتمثل في عملية الإقراض في خلق الأرباح.

وبالرجوع إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر نجد أن هذه النسبة تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في البنوك ونخص هنا البنوك العمومية، والجدول الموالي يبين لنا هذا.

الجدول رقم ١٨

هامش الفائدة بالقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠ـ٢٠١٤

النسب	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٪	٦٣.٧٦	٥٤.٨٩	٦٤.٢٣	٦٩.٤٥	٦٨.٥٨	٦٦.٨٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

ثالثا: جودة الأصول بالقطاع المصرفي الجزائري :

يأخذ معيار جودة الأصول أهمية كبيرة لأنه يعتبر جزء هام في نشاط البنك الذي يقود عملياته إلى تحقيق الإيرادات، حيث أن امتلاك المصرف أصول

جيدة يعني ذلك توليد دخل أكثر وتقييم أحسن لكل من السيولة والإدارة ورأس المال[1].

ويتم قياس جودة الأصول باستخدام مؤشرين، يتمثل الأول في معدل المستحقات المصنفة أما الثاني فهو عبارة عن معدل صافي المستحقات المصنفة.

١ - **معدل المستحقات المصنفة**: و يتم حسابه بالعلاقة التالية:

معدل المستحقات المصنفة = القروض غير العاملة / إجمالي التسهيلات

وبالرجوع إلى تقارير بنك الجزائر نجد أن هذه النسبة في تناقص منذ سنة ٢٠١١ نتيجة التدابير المتخذة من طرف السلطات الرقابية و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك

الجدول رقم ١٩

معدل المستحقات المصنفة بالقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠-٢٠١٤

النسب	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٪	١٨.٣١	١٤.٤٥	١١.٧٥	١٠.٥٦	٩.٢١	٩.٨١

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

٢ - **معدل صافي المستحقات المصنفة**: و يتم حسابه بالعلاقة التالية:

معدل المستحقات المصنفة= التسهيلات / إجمالي الأصول

(١) أحمد نور الدين فرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧، ص٦٤.

وبالرجوع إلى تقارير بنك الجزائر نجد أن هذه النسبة في تناقص منذ سنة ٢٠١١ كما يوضح لنا الجدول الموالي.

الجدول رقم ٢٠

معدل المستحقات المصنفة بالقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠-٢٠١٤

النسب	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٪	٤.٨٦	٤.٠٢	٣.٥٤	٣.٣٦	٣.٢٠	٣.٨١

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

مع العلم أن المبلغ المخصص الذي تخصصه البنوك لمواجهة هذا النوع من القروض في انخفاض كما يوضح لنا الجدول الموالي

الجدول رقم ٢١

معدل المستحقات المصنفة بالقطاع المصرفي الجزائري خلال ٢٠١٠-٢٠١٤

النسب	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٪	٧٣.٤٨	٧٢.١٥	٦٩.٧٩	٦٨.١٩	٦٥.٢٢	٦١.٢١

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

الخاتمـــــة:

يلعب بنك الجزائر دوراً مهمـاً في رسـم و تنفيـذ سياسـة رقابيـة و إشـرافية رشـيدة، مـن خـلال التعليمـات و الأنظمـة التـي يقـوم بإصـدارها مـن جهـة والعقوبـات التـي يفرضـها علـى البنـوك والمؤسسـات الماليـة التـي تخـالف القوانين. حيث تم تحديد ٧٣ حالة عدم الامتثال للأحكام القانونية و التنظيمية خلال سنة ٢٠١٥ و الجدول الموالي يوضح لنا تلك الحالات.

الجدول رقم ٢٢

حالات عدم الامتثال للأنظمة حسب النوع

طبيعة حالات عدم الامتثال	عدد المصارف والمؤسسات المالية	عدد حالات عدم الامتثال	النسبة ٪
صافي الاصول غير كافية	٢ مؤسسة مالية	١٤	١٩.١٨
معامل الملاءة منخفضة	مصرفين (٢)	٤	٥.٤٨
معامل الاموال الخاصة القاعدية	مصرفين (٢)	٤	٥.٤٨
وسادة الامان	٣ مصارف	٧	٩.٥٩
معامل تقسيم المخاطر	٦ مصارف	٢٤	٣٢.٨٨
معامل التجارة الخارجية	٤ مصارف	٨	١٠.٩٦
معاملات الموارد الدائمة	مصرفين (٢)	٢	٢.٧٤
معامل السيولة قصيرة الأجل	٦ مصارف	١٠	١٣.٧٠
المجموع		٧٣	١٠٠

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٥، ص ١٢١.

من خلال الفحص الميداني والمستندي لبنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية تبين:

- وجود قصور على مستوى الإجراءات الداخلية ونخص هنا المحاسبة، عمليات التجارة الخارجية...الخ
- عدم كفاءة نظام المعلومات نظراً لعدم امتثالها لقواعد الحوكمة الخاصة بها ونذكر على سبيل المثال عدم التصريح ببعض أعضاء مجلس الإدارة.
- نقص على مستوى جودة التصريحات النظامية والبيانات التي تصدرها وهذا نتيجة ضعف الأنظمة المحاسبية من جهة ونظم إدارة المعلومات من جهة أخرى.

المراجـــــــع:

١- الطاهر لطرش(٢٠٠٤): **تقنيات البنوك**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

٢- أحمد نور الدين فرا (٢٠٠٧)، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٣- اسعد حميد العلي: (٢٠١٣)، **إدارة المصارف التجارية- مدخل إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، الأردن، الذاكرة للنشر والتوزيع.

٤- بوهرين فتيحة (٢٠٠٦/ ٢٠٠٧): **فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الرقابة الخارجية على المصارف التجارية دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر.

٥- بنك الجزائر (نوفمبر ٢٠١٦): **التقرير السنوي لسنة ٢٠١٥**، الجزائر .

٦- بنك الجزائر: (٢٠١٤)، **التقرير السنوي ٢٠١٣**، الجزائر.

٧- بن علي بلعزوز وآخرون (٢٠١٣)، **إدارة المخاطر**: الطبعة الأولى، الأردن، مؤسسة الوراق.

٨- جعفر حسن البشير آدم، إبراهيم فضل المولى: (٢٠١٥)، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من أثار مخاطر الائتمان المصرفي، **مجلة العلوم الاقتصادية،**

عمادة البحث العلمي، المجلد ١٦، العدد١، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٩- خنفوسي عبد العزيز: (٢٠١٦)، **العولمة وتأثراتها على الجهاز المصرفي**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الأردن، دار الأيام.

١٠- سليمان ناصر، آدم حديدة: (٢٠١٥)، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد٢، جامعة ورقلة، الجزائر.

١١- زينب طورش: (٢٠١٥-٢٠١٦)، **تقييم التمويل البنكي للقطاع المصرفي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة٢، الجزائر.

١٢- عجرود وفاء: (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) **دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

١٣- فضيلة ملهاق: (٢٠١٣)، **وقاية النظام البنكي الجزائري من تبيض الأموال دراسة على ضوء التشريعات والأنظمة القانونية سارية المفعول**، الجزائر دار هومة.